الصفات الدعوية المعاصرة للفتوى في العصر الحاضر

أ. د. بسيوني نحيلة*

ملخص البحث

هذا البحث محاولة لدراسة بينية في علم الدعوة وعلم الإفتاء. يحاول الباحث من خلالها تناول أهم الصفات الدعوية التي يجب أن تتحلّى بها الفتوى المعاصرة من أجل تسهيل مهمة الدعوة في وسط المدعوين المعاصرين من المسلمين وغيرهم. وتهدف الدراسة إلى تأكيد الرابط بين الدعوة والفتيا، وبيان تأثير صناعة الفتوى على عملية نشر الدعوة المعاصرة. ومن خلال المنهج الاستنباطي الذي يجمع بين التحليل والتعليل، استطاع الباحث الوصول إلى عدة نتائج منها: ضرورة العمل المشترك بين الداعية المعاصر والمفتي المتخصص؛ من أجل تحقيق دعوة واقعية مؤثرة، ولصناعة فتوى عصرية متوازنة. رسالة الإفتاء وثيقة الصلة بحركة الدعوة، خاصة في العصر الحاضر، فما تقوم به الدعوة من بيان أصول الإسلام ومبادئه، تأتي الفتوى فتؤكدده، فتكون بذلك وسيلة داعمة من وسائل الدعوة في شرح الصدور وتقريب القلوب إلى

❖ قسم الدعوة والإعلام كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر.

البريد الإلكتروني: Basyouny@qu.edu.qa

الرسالة، أو تخالفه، فتكون عائقاً في حراك الدعوة ومسيرتها، مما يضع الدعوة في دائرة المدافع والمبرر للشبهات، أكثر من كونها بلاغاً وإصلاحاً. ولهذا يُوصى: بضرورة عقد الدراسات الأكاديمية التي تربط بين الدعوة الواقعية والفتوى المعاصرة. وغيرها من موضوعات العلوم الشرعية، بهدف بلورة علائق عملية منتجة من خلال دراسات أكاديمية معاصرة.

مقدمة

رغم أن الدعوة الإسلامية لا تشترط في دعائها، أن يكونوا مفتين. إلا أنها تنظر إلى المفتي على أنه في الأصل داعية، يحقق كثيراً من أهداف الدعوة، ويعمل على تسهيل مهامها في وسط المسلمين وغير المسلمين. فمن خلال الفتوى، يستشعر الناس روح الإسلام، ويتأكد لهم مرونته في التعامل مع الواقع والمتغيرات؛ ولهذا كانت رسالة الإفتاء وثيقة الصلة بحركة الدعوة، وبخاصة في العصر الحاضر، فما تقوم به الدعوة من بيان أصول الإسلام ومبادئه، والدعوة إلى أخلاقه وقيمه، تأتي الفتوى فتؤكده، فتكون بذلك وسيلة داعمة من وسائل الدعوة في شرح الصدور وتقريب القلوب إلى الرسالة، أو تخالفه، فتكون عائقاً في حراك الدعوة ومسيرتها، مما يصعب مهمة الدعاة، وتحديدًا، في المجتمعات غير المسلمة، التي تخضع لطبيعة متباينة وظروف خاصة، وتحديات متشابكة ومعقدة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية التواصل بين الفتوى والدعوة، وضرورة أن تكون الفتوى المعاصرة موسومة ببعض الصفات الدعوية التي تجعلها في تقارب وتعاون مع جهود الدعوة المبذولة في العصر الحاضر. بما يساعد على التفاعل

تأتى خطة البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وبيان ذلك كالآتى:

المبحث الثاني: الصفات الدعوية اللازمة للفتوى في العصر الحاضر .

المبحث الثالث: الصفات الدعوية المتجددة للفتوى في العصر الحاضر.

الخاتمة: تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول :

العلاقة بين الدعوة الإسلامية والفتوى الشرعية

يرتبط كل من الدعوة والفتوى ببعضهما ارتباطاً وثيقاً، وذلك شأن العلوم الشرعية جميعاً، فوحدة المصدر والهدف والضوابط تجمعهما، وإن اختلف مذاقها في التناول، وتعددت وسائلها وأساليبها في العرض والبيان. وللدعوة والفتوى خصوصية في العلاقة، فمن خلالها يُقدم الدين في جانبه التعليمي والتطبيقي، وكلاهما وسيلة فاعلة لتمثيل الإسلام والتعريف به في مجالات الحياة المختلفة مع المسلمين وغير المسلمين. وتتضح هذه العلاقة أكثر مع متابعة أداء الدعوة والفتوى في كل عصر؛ فالمعروف أن المستجدات والمتغيرات العصرية تصنع الداعية الواقعي وتعد المفتي المعاصر، وتحدد لهما طبيعة المسار وطرق السير فيه. فالداعية والمفتي، مَعْنِيَان -على وجه التحديد- بخدمة عصرهما، ومخاطبته بلغة الواقع؛ ولهذا كان من الضروري أن تلتقي الدعوة مع الفتوى في مجال الدراسات الأكاديمية والمجالات العملية لتحقيق أهداف الإسلام العظمى، فقهاً وعملاً. وفي هذا المبحث نحاول أن

نتطرق إلى طبيعة العلاقة بين الدعوة والفتوى في مجال النظرية والتطبيق، وذلك من خلال عنصرين أساسيين:

أولاً: العلاقة بين الدعوة والفتوى من خلال المفهوم التخصصي

لو تتبعنا تعريف مفهوم الدعوة والفتوى عند المتخصصين في كلٍّ، سنجد عدة إشارات تدل على التشابه في بعض المهام والتكامل في بعضها الآخر، مما يشير إلى عمق الرابط ووضوح العلاقة بين هذين العِلْمين. ولتوضيح ذلك أبدأ ببيان مفهوم الدعوة الإسلامية.

فللعلماء والمتخصصين في علم الدعوة تعريفات كثيرة ومتنوعة، منها: ما هو متعلق بواجب البلاغ ونشر المبادئ^(١)، ومنها: ما يحصر الدعوة في عملية التوجيه والتعليم. وغيرها^(٢). والذي أميل إليه، وأجده متناغماً مع آيات الدعوة في القرآن الكريم، وتطبيقاتها العملية في حياة النبي ﷺ، هو أن يكون المقصود بالدعوة: (نشر المبادئ بين الناس، وتربيتهم عليها، وتأهيلهم لحملها والدفاع عنها).

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن عملية الدعوة تمر بثلاث مراحل هي: (النشر، التربية، التأهيل)، وذلك باعتبار مقصود الرسالة، ومهمة الداعي، وحال المدعو. ولا شك، أن لكل مرحلة من هذه المراحل ما يخصها من مضمون ووسائل تتطلب لتحقيقها برامج متنوعة ومتخصصة، يأتي في مقدمتها: الإمدادات الفقهية التي تعالج الواقع والأحداث، والأحكام الشرعية المناسبة للأفراد والأحوال؛ ومن

(١) على محفوظ، هداية المرشدين إلى طريق الوعظ والخطابة، (مصر: دار الاعتصام، ط ٩، ١٩٧٩م)، ص ١٧.

(٢) أحمد غلوش، الدعوة الإسلامية أصولها ووسائلها، (القاهرة: دار الكتاب المصري، ط ٢، ١٩٨٧م)، ص ١٠.

القضايا، جواباً عن سؤال سائل معين كان أو مبهم، فرداً أو جماعة^(١) وقولهم: (الإفتاء: إخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي، لمن سأل عنه في أمر نازل)^(٢).

وبالنظر الدقيق إلى هذه المفاهيم للدعوة والفتوى، يمكن استنباط عدة ملامح تبين طبيعة العلاقة ونقاط الالتقاء بين الدعوة والفتوى، والداعي والمفتي، والمدعو والمستفتي، وبيان ذلك كالآتي:

- الفتوى - بشكل عام - تتعلق بالحكم الشرعي العملي المبني على دليل. وكذلك الدعوة تتعلق بالحكم الشرعي في قضايا الإيمان وتبليغه. ولكن في الفتوى، يأتي الحكم الشرعي على نية الالتزام والتطبيق من قبل المستفتي غالباً. أما في الدعوة، فيعرض الحكم الشرعي المتعلق بقضايا التعريف بالإسلام على سبيل التبليغ الحر، والحوار المتبادل مع المدعو، بهدف إقناعه، والوصول به إلى الهداية والاتباع.
- تتأسس الفتوى - في الأغلب - بناءً على سؤال سائل من المسلمين في أمر محدد، وقد تكون بياناً عاماً، يحتاج من المفتي الرسمي أن يبادر بها دون سؤال مسبق أو طلب من معين. أما أصل الدعوة، فهو البيان والإخبار العام الذي يحقق عملية البلاغ، وقد يكون بدون سؤال أو طلب، على سبيل قيام الداعية بواجب نشر الدعوة، وبخاصة مع غير المسلمين.
- المستفتي: هو المبادر بإنشاء عملية الفتوى في كثير من صورها، وذلك من خلال سؤاله الموجه إلى المفتي. وهذه الحالة على عكس ما تتم به عملية الدعوة، التي

(١) يوسف القرضاوي، الفتوى بين الانضباط والتسيب، (القاهرة: دار الصحوة القاهرة، ط ١،

١٩٨٨م)، ص ١٧.

(٢) محمد الأشقر، الفتيا ومناهج الإفتاء، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٩٧٩م)، ص ١١.

ويبادر بها الداعية المدعو في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو الإصلاح والإرشاد، وذلك في أكثر صورها.

- الفتوى: إما في أمر معلوم، يكون عمل المفتي فيه البيان والإخبار، وهو في هذا يقوم بدور المنتقي للرأي من جملة آراء معتمدة شرعاً، أو أنها تكون في أمر مستجد، وهنا يكون دور المفتي -قبل البيان- هو الإنشاء والصناعة بناءً على ما عنده من فقه ومعرفة بالظروف والأحوال في مهنة إصدار الفتوى. والدعوة كذلك يجب أن تكون في أمر معلوم لدى الداعي فيه من العلم والخبرة ما يجعله ينتقي الأنسب لواقع المدعو وحاله.
- الفتوى غير ملزمة للمستفتي، فيجوز له أن يختار من جملة الفتاوى التي تقدم له، إلا ما كان متعلقاً بواجب الزمان والمكان، فيما لا يجوز تأخيرها عنها، فيلزمه القيام به ما وصله الحكم، وكذلك الدعوة غير ملزمة للمدعو، الذي يجب أن يقتنع قلبه قبل عقله بالرسالة الموجهة إليه، ولكنه يُلزم بين يدي الله تعالى عندما يصله البلاغ ويتم معه البيان.

ثانياً: العلاقة بين الدعوة والفتوى من خلال المفهوم الإجرائي

يقصد الباحث بالمفهوم الإجرائي هو التعريف المقترح للدمج بين عملية الفتوى والدعوة في التطبيق المعاصر. وهو الذي يرى المفتي من خلاله واجب الدعوة، ويرى فيها الداعية موقعه ودوره مع الفتوى في مجال تقديم الإسلام. ويمكن أن يقال في هذا المفهوم الإجرائي: إن الفتوى الدعوية هي بيان الحكم الشرعي، المعتمد على الدليل، القابل للتطبيق، بما يناسب المعاصرة. ويلاحظ أن هذا التعريف قد جمع بين ما هو شرط في الفتوى وما هو ضرورة في الدعوة؛ وذلك ليربط بين دور

الدعوة والإفتاء، فيما لا يخل بأصول الفتوى، ولا يضر بمهمة الدعوة المعاصرة؛ وعلى هذا تظهر علاقة الدعوة بالفتوى في مجال الممارسة العملية المعاصرة. وفيما يأتي توضيح ذلك:

- (بيان الحكم) فيه موافقة للمعنى اللغوي ولما اصطلح عليه أهل التخصص في الفتوى. والبيان: قد يكون بدافع السؤال، أو بدافع الحاجة والضرورة؛ ومن هنا تتأسس حاسة الدعوة التي تعمل بدافعية ذاتية لتحقيق البيان والبلاغ الواجبين من منظور الشرع، دون طلب أو سؤال.
- (المعتمد على الدليل) تبين ضرورة المكنة العلمية في القضية المبينة، ولا شك أن ذلك هام في بيان العلاقة التكاملية بين المفتي والداعية، إذ الأخير قد يعرف الحكم، ولا يسعفه تذكر الدليل، في حين أن ذلك لا يقبل فيمن وظيفته الإفتاء.
- (القابل للتطبيق) فيه مطلب دعوي، يؤكد على مسئولية الإفتاء في إنزال الأحكام على أرض الواقع ومحاولة تفعيلها في وسط المستفتين، فليست الفتوى كلاماً نظرياً مكروراً، إنما لابد أن تكون عين المفتي على ساحة الممارسة الفعلية، التي هي -في الواقع- محل عمل الداعية الذي من أهم وظائفه: التأكد من توصيل الرسالة إلى المدعو، وإعانتته على تطبيقها.
- (بما يناسب المعاصرة) يجعل المفتي داعية بين قومه، يعرف ما يصلح شؤونهم، فيقربه لهم، ويحيط بما يتوقع أن يُعنتهم، فيصرفه عنهم. وأعتقد أن المفتي الذي يُصدر فتوى يصعب تطبيقها، أو التعامل معها، إنما يريد أن ينقل مستفتيه إلى عالم آخر غير الذي يعيش فيه، أو أنه يحاول أن يبعث الحياة فيما مضى عصره من اجتهادات، وانتهى أمره من قضايا.

الدين على استيعاب قضايا العصر والتعامل معها، من غير اصطدام ولا نكران. وفي المبحثين القادمين نتحدث عن هذين النوعين من الصفات بالشرح والتفصيل إن شاء الله.

المبحث الثاني:

الصفات الدعوية اللازمة للفتوى في العصر الحاضر

بينت - فيما سبق - أن الصفات الدعوية المنشودة في الإفتاء، منها: ما هو ثابت مستمر عبر العصور والأزمان، لا يتغير، ولا يتبدل، وذلك فيما يتعلق بالثوابت والمرجعية.

وفي هذا المبحث نحاول أن نتعرف على هذا النوع من الصفات اللازمة؛ وذلك لتحقيق عدة فوائد، منها:

- ١ - بيان عمق الرابط بين الفتوى والدعوة على مدار التاريخ، وأن الفتوى لا يمكن لها أن تكون في معزل عن ساحة الدعوة المعاصرة، كما أن الدعوة لا يمكن أن تستكمل مسيرتها الإصلاحية بدون هيئات الفتوى ومؤسساتها.
 - ٢ - التأكيد على ضرورة التحلي بهذه الصفات عند صناعة الفتوى، وأثناء تقديمها، وذلك من أجل التنسيق والتآزر بين فروع التخصصات الشرعية، وبخاصة في مجال الدعوة العملية. وفيما يأتي عرض ببيان أهم هذه الصفات.
- أولاً: إلهية المرجعية

الدعوة الإسلامية إلهية في الغاية والمصدر. فالتوجه فيها لله وحده، وهدفها دعوة الناس إليه. ومصدرها هو كتابه الذي أنزل على رسوله الخاتم. وهذا هو الأصل الأصيل الذي يجتمع عليه كل من الفتوى والدعوة، فكلاهما ينال مصداقيته

في الاعتماد الكامل على معيار القرآن والسنة. والغاية في كليهما هي إرضاء مُنزل القرآن والسنة (الله سبحانه وتعالى). وهذا ما نقصده بإلهية المرجعية، كصفة دعوية ثابتة للفتوى المعاصرة؛ وتحقق هذه الصفة من خلال تحديد ركائز البدايات، ووضوح مقاصد النهايات، فإن كانت البداية (المصدر) والنهاية (الغاية) إلهية كانت المرجعية إلهية.

- الحديث عن المرجعية الدينية - بشكل عام - يمثل موضوعاً أساسياً عند كثير من المدعويين، وبخاصة عند مرحلة التعريف بالإسلام مع غير المسلمين؛ فالمرجعية الدينية هي قاعدة الاعتقاد وأهم مرتكزاته، فمن خلالها تُصنّف حياة الفرد، وتنظم مجرياتها، ويوضع مسارها، فإن كانت مرتبطة بالقدرة الإلهية الخالقة كان ذلك أكثر طمأنينة في قلوب المدعويين.
 - ما تشهده ساحة الأديان العالمية المعاصرة من تعدد المرجعيات الدينية واضطرابها، فهناك من يتخذ عقول البشر مرجعية، بدعوى النيابة عن الله، أو من تكون مرجعية تقاليد الآباء والأجداد، أو من يرون أنه لا ضرورة للمرجعية الدينية في حياتهم أصلاً، إنما يعتمدون على أعمال القلوب والأرواح.
- ولهذا، عندما يتأكد للمدعو بالتطبيق العملي من خلال الفتوى، أن مرجعية الإسلام المعتمدة في استصدار الأحكام واستنباط الفتاوى الشرعية الضابطة لحياة

الأفراد والمجتمعات، هي الإلهية في المقصد والمصدر، وليس المفتي فيها إلا مبلغاً عن الله من خلال ما تحت يديه من نصوص ربانية، فسيدفعه ذلك إلى القيام بعقد مقارنات عقلية، تمهد لقناعات تتقارب مع نداء الفطرة، فتعين على تسهيل مهمة وصول الرسالة إلى القلوب.

ومن أهم المعاني الدعوية التي تعين هذه الصفة على إبرازها في عقول المدعوين وقلوبهم، ما يأتي:

- الحفاظ الدائم المستمر لرسالة الدعوة من التحريف أو الانحراف، أو الانخداع بالمؤثرات، وذلك لثبات المرجعية وعد تأثرها بأهواء ونزوات البشر.
- قدسية وتشريف الأحكام والفتاوى، فهي محاطة بسياج الربانية بدءاً وانتهاءً، وأن عمل البشر فيها لا يخرج عن قواعد هذه الربانية وضوابطها.
- الشعور بالمساواة والعدالة أمام هذه المرجعية؛ لأن مصدرها هو الخالق الأوحد، وهي لخلقه جميعاً.
- الثقة والطمأنينة لأحكام هذه الرسالة، التي لا عمل للبشر فيها إلا الإخبار عن الله والتوقيع عنه سبحانه.

ولربما كان هذا البعد الدعوي في مرجعية الفتوى هو أحد الأسباب وراء اهتمام علماء الإسلام بالتأكيد على صفة الإلهية في المرجعية وإثباتها للفتوى والمفتي، في جميع مراحل صناعة الفتوى وعرضها؛ ليس فقط لتأثيرها على عملية الفتوى ومصادقيتها في قلوب المستفتين، إنما أيضاً لتأثيرها على مظهر الإسلام في قلوب المدعوين. من ذلك ما ذكره ابن حمدان الحنبلي^(١). أن المفتي لا يعدو دوره في صناعة

(١) أحمد الحارثي، الفتوى والمفتي والمستفتي، تخريج: ناصر الدين الألباني، (دمشق: منشورات المكتب الإسلامي، ط ١، ١٣٤٨هـ)، ص ٤.

خلجهم من أسئلة واستفسارات عن مصدر حياتهم، ومنشئهم، ومعادهم، وغيرها من الأمور التي إن وضحت في قلب وعقل كل إنسان صفت فطرته، وهدأت سريرته، واستقر باطنه وظاهره. والمفتي فيما يقوم به من دور الإفتاء، ربما يتعرض لأسئلة مباشرة عن الخالق والخلق، ومن هنا يستطيع أن يحقق هذا الهدف بطريقة مباشرة في جو هادئ طبيعي. وربما يتناول هذا الهدف بطريقة غير مباشرة مع كل سؤال يُعرض عليه، وذلك من باب التمهيد والمقدمة الضرورية عن (الله سبحانه وتعالى) المشرع، الذي يعتمد عليه المفتي في استخلاص الأحكام والتشريعات.

ويمكن أن يحقق المفتي هذه الصفة من خلال مراعاته وتركيزه -المباشر وغير المباشر- على بعض الأمور الآتية عند صياغة الفتوى وتقديمها:

- الحديث عن الخالق ببيان صفاته العظمى وأسمائه الحسنى كالحى والمحيى، والرب والرزاق، فذلك مما يشيع في النفس الرغبة مع الرهبة، والخوف مع الرجاء؛ بما يحقق التوازن الروحي، والاعتدال الفكري.
- التأكيد على أن الكون مسخر لمصلحة بني الإنسان، فكل ما فيه موجه إليه ومخلوق من أجله، الليل، النهار، الأرض، السماء، الطيبات. وغيرها. فلا شك أن النفس البشرية تميل وتلين إلى من يفكر فيها، ويعمل لنفعها.
- نسبة المخلوق إلى خالقه (كنحو قوله: ربك، ربكم، خالقك، إلهك.) يشعر بالخصوصية والتكريم، ويبعث في النفس الثقة وتقدير الذات.

وبالنظر إلى كثير من الفتاوى المعاصرة، نجد أن بعضاً منها يتحدث، أو يشير إلى بعض هذه المفاهيم، عند مطلع الفتوى أو ختامها، ولكن ما يريد الباحث إثباته والتأكيد عليه هنا، هو أن تصبح هذه الأقوال من الصفات الثابتة للإفتاء، حيث

العلم بما يبلغ، والصدق فيه، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق؛ فيكون عالماً بما يبلغ، صادقاً فيه، ويكون مع ذلك حسن الطريقة، مرضي السيرة، عدلاً في أقواله وأفعاله، متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله؛ وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله، ولا يجهل قدره، وهو من أعلى المراتب السنيات، فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات؟ فحقيق بمن أقيم في هذا المنصب أن يعد له عدته، وأن يتأهب له أهبتة، وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به؛ فإن الله ناصر وهاديه^(١). ومن الجدير بالذكر أن نشير هنا إلى أن من علامات الإيمان الصادق مع العلم الوافر: أن يتورع الفرد عن طلب الفتيا لنفسه، بل يحاول الفرار منها لعظيم أمرها، وجليل قدرها، إلا إذا كان بتعيين الثقات له، فيقبلها قياماً بالواجب الشرعي. وأمثلة ذلك كثيرة في تاريخ المفتين. من أشهرها ما نقل عن الإمام مالك في قوله: "ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أئمة لذلك". وقوله: "لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه"^(٢).

ولا يخفى أثر هذه الصفة في الفتوى على الدعوة المعاصرة، فمثل هذه المعايير القائمة على تقوى الله والعلم معاً مما يفقده الباحثون عن الدين الحق بين الأديان في العصر الحاضر، فكثيراً ما تدخل العنصرية أو الاستقصائية عند اختيار المناصب الدينية، فتجعل المتصدر لهذه المناصب، يتحرك بالأهواء والنزوات؛ مما يصد عن الدين، وقد يصرف الأتباع؛ ولذا فإن المفتي الملتزم بصفة الكفاءة كما تراها الدعوة،

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ٢، ص ١٧.

(٢) الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٩٩٦م)، ج ٦، ص ٣١٦-٣١٧.

يساهم كثيراً في تقوية انتماء الأتباع لدعوة الإسلام والاعتزاز بها، كما أنه يكون عنصر جذب لغير المسلمين في التعرف على رسالة الإسلام والتقريب منها، وذلك لما تحمله هذه الصفة من معان ورسائل دعوية مؤثرة في قلوب المدعوين. منها على سبيل المثال ما يأتي:

- بيان أن مناصب الدين في الإسلام مكتسبة وفق الكفاءة العلمية، والقوة الروحانية، إلا النبوة فقط، فهي هبة الله لمن يشاء من خلقه. وعلى هذا يمكن لكل من توفرت فيه المؤهلات والصفات -السابق ذكرها- أن يكون مفتياً، دون النظر إلى عرقه أو موطنه، أو جنسه، فلا فضل إلا بالعلم والتقوى.
- اجتماع الخلق والإيمان مع العلم والمعرفة في اختيار الموقعين عن الله، يضيفي على الفتوى صبغة روحانية وطاقة إيمانية، تبعث على الحركة والفاعلية في أقوال المفتي عند القيام بواجبه، مما يكتب له القبول عند الناس.
- إن تحقق كفاءة المفتي في قوة إيمانه مع العلم، يؤهله لأن يكون قدوة عملية بين المدعوين، الذين يأسرهم الفعل أكثر من القول.

رابعاً: تقدير المسؤولية المشتركة بين أطراف الفتوى

المعروف أن الفتوى مسؤولية كبيرة، ولكن ربما يُحمّل البعض المفتي فيها قدراً كبيراً، وآخرون قد يحملون المستفتي فيها القدر الأكبر، ويرى الباحث أنه لا بد من أن تقوم الفتوى على المسؤولية المركبة، التي يستشعر فيها الطرفان المسؤولية عن صناعة الفتوى السليمة المناسبة في المسألة المعنية.

فالمستفتي مطالب أن يسأل إذا لم يعلم، وأن يسأل الأعلام والأصلح، وأن يظهر مسأله بلا غموض أو إلباس، وأن يحيب المفتي بوضوح وصدق عما يوجه إليه

من استفسارات حول القضية، وأن يتأكد من فهم مضمون الحكم وإجراءاته، وأن يعزم على قبول الحكم والالتزام به.

والمفتي مسؤول عن تمكين المستفتي من السؤال، واستجماع كل أطراف المسألة، والإحاطة بالأحوال والظروف والواقع، وبذل الجهد في استنباط الحكم الشرعي الأيسر، وأن يعين المستفتي على التطبيق والتنفيذ. وغير ذلك. واستشعار كل من المستفتي والمفتي لعظم هذه المسؤولية، يرفع من قدرها، ويساعد على الوصول إلى خير ما يقدم فيها وأصوبه. كما أنه يعود على الدعوة المعاصرة ببعض المعينات التي تدعم رسالة الإسلام في قلوب مدعوها، وتميزها بين الدعوات بمفاهيم ومعان تدفع إلى التفكير والتقدير في عين المراقبين. من هذه المفاهيم ما يأتي:

- الدين مسئولية مشتركة بين أتباعه، يحملها كل على حسب طاقته وموقعه، ومن هنا كان جميع أتباع الدين في الإسلام هم رجال الدين وحراسه، رجالاً كانوا أو نساءً، كباراً كانوا أم صغاراً، وليس كما تدعي بعض الديانات أن للدين رجالاً غير الرجال، أو أن الرجال طبقات في الدين.
- الوضوح والشفافية والمؤازرة والمؤاخاة بين علماء الدين وعامة الأتباع، في القيام بواجبات الدين، وتحقيق التكليفات، دون تميز إلا بأداء الواجب والقيام بالمسؤولية.
- الاشتراك في المسؤولية يعني: الاشتراك في الأجر، كما يقتضي التحمل في الوزر، ولا يحمل في ذلك أحدٌ عن أحدٍ شيئاً.

خامساً: الدقة في صناعة الفتوى والحذر الشديد من الإخلال بشروطها

هذه الصفة دليل تقوى الله ومخافته، وهي تتحقق بالمراجعة الدائمة والمبادرة بتصحيح الخطأ، دون مواراة أو حرج. فبالمراجعة يُطور الأداء إذا كان حسناً، ويُعدل

واعتماد صناعة الفتوى على هذه الدقة في الإجراءات، وتحلي المفتي بهذه الصفة من الحذر، يبعث بعدة رسائل دعوية تعود بالأثر الإيجابي على حركة الدعوة بشكل عام. من هذه الرسائل ما يأتي:

- بيان أن منزلة أحكام الإسلام وتشريعاته فوق الأفراد، دون اعتباراتٍ، مهما كان شأنهم.
- المرجعية العليا في الأحكام هي الفيصل في تقييمها والحكم عليها، وأن مرضاة الله هي الغاية التي تترجى.
- صلاح أمر المستفتي وهدايته إلى الأصوب في المسألة هي أساس مهمة الإفتاء.
- ولا شك أن وضوح ذلك في عين المتابعين من المدعويين يعينهم على التمييز بين دين يصنعه البشر، وتديره الأهواء، ودين يتحرك فيه البشر من أجل إرضاء رب البشر.

سادساً: التجرد وعدم التأثر بالهيئات والمنظمات

يجب أن يكون الإفتاء مستقلاً، بعيداً عن المؤثرات المجتمعية والسياسية؛ والضغوطات المادية بجميع أشكالها؛ وذلك ليبقى متجرداً محافظاً على قدسيته ومهابته. وتُعد هذه الصفة من أبرز الأدلة على صدق ما سبق من صفات. وخير ما يذكر للبيان والاستدلال لهذه الصفة ما قاله النبي -ﷺ-، بعد حكمه التاريخي الفصل في سرقة المرأة المخزومية، فلقد جاءه المستشفعون لتغيير الحكم أو رفع العقوبة، فكان قوله -ﷺ- لحبه (أسامة بن زيد) الشافع: "أتشفع في حد من حدود الله" ثم قام، فاختطب، ثم قال: "إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف، أقاموا عليه الحد. وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد

ويجدر أن أشير إلى أن ما ذكر من صفات يمكن أن يندرج تحته صفات آخر فرعية، تعمل نفس التأثير فيمن حولها. والمطلوب أن ينتبه المفتي في ساحة الفتوى إلى دوره الدعوي، وواجبه تجاه دعم الرسالة ونشر مبادئها، بالإضافة إلى ما يقوم به من بيان أحكامها وتشريعاتها.

المبحث الثالث:

الصفات الدعوية المتجددة للفتوى في العصر الحاضر

بينت في المبحث السابق بعض الصفات الدعوية التي يجب أن تصحب الفتوى بشكل لازم حيث دار الزمان والمكان. وفي هذا المبحث نشير إلى أهم الصفات الدعوية التي تقبل التطوير والتحسين، وفقاً للمستجدات والإمكانات، وتبعاً للظروف والأحوال، بهدف رفع مستوى أداء الفتوى المعاصرة من حيث الشكل وسبل العرض بما يخدم الدعوة، ويعين على نشرها. وعدّ الباحث هذه الصفات من النوع المتجدد المتغير لعدة أسباب. منها:

- قابليتها لاختلاف طرق التعامل معها من ناحية تناولها وتطبيقها من فرد إلى فرد، ومن موقف إلى موقف، ومن زمان إلى زمان.
- لفتح باب تطويرها وتحسين طرق أدائها، حسب مستجدات العصر، بما يصب في مصلحة الدعوة، ويعود بمردود أكثر إيجابية على المدعوين.

والهدف من عرض هذه الصفات هو أن يراها القارئ على أمر الفتوى من منظور الدعوة، مما يدفع إلى استحضارها والتزامها، لتحقيق الدور الدعوى المنشود من خلال الفتوى، التي نأمل أن تكون سنداً للدعوة والدعاة في العصر الحاضر. وبيان هذه الصفات كالآتي:

أولاً: التوازن بين حس الدعوة والفتوى

المعروف أن لكل مهنة طبيعة تنبع من مهامها وإجراءاتها، وبصمات تظهر في القائمين عليها. ولأن مهنة الإفتاء تُعنى بالتنقيب عن الحكم المناسب، واستخراج الأحكام مع أدلتها، وتقديمها للسائلين، فقد يغيب عن بعض القائمين بأمرها حس الدعوة وصبغتها، مما قد يضع فرصاً في الإصلاح المباشر والتقويم العام، الذي يسهل مهمة الدعوة؛ ويعين على الالتزام بمتطلباتها.

والمقصود بحس الدعوة في إطار الفتوى ما يأتي:

- الروح المنبعثة من القلب، والمنسابة على اللسان، والتي تحيي الأحكام الشرعية، وتحيلها واقعاً ملموساً.
- النظر إلى المستفتي على أنه مدعو، يحتاج إلى لين الجانب، ولطف القول، ومرونة الفعل.
- الحرص على الإصلاح والتقويم، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بجانب إظهار الحكم الشرعي.
- الانتقال بالمدعو (المستفتي) عند عرض الفتوى من محيط إلى محيط، يكون فيه أكثر طاعة والتزاماً، واستعداداً لفعل الخيرات.

وخير ما يسترشد به لإثبات هذه الصفة، وبيان أهميتها، والحث عليها في عمل الإفتاء، هو حديث الشاب الذي أتى النبي -ﷺ- فقال: "يا رسول الله ائذن لي بالزنا، فأقبل القوم عليه فزجروه، وقالوا: مه مه. فقال: ادنه، فدنا منه قريباً. فجلس. قال: أتحبه لأملك؟ قال: لا والله، جعلني الله فداك. قال: ولا الناس يحبونه لأمهاتهم. قال: أفتحبه لابنتك؟ قال: لا والله يا رسول الله جعلني الله فداك. قال: ولا الناس

يجبونه لبناتهم. قال: أفتحبه لأختك؟ قال: لا والله جعلني الله فداءك. قال: ولا الناس يجبونه لأخواتهم. قال: أفتحبه لعمتك؟ قال: لا والله جعلني الله فداءك. قال: ولا الناس يجبونه لعماتهم. قال: أفتحبه لخالتك؟ قال: لا والله جعلني الله فداءك. قال: ولا الناس يجبونه لخالاتهم. قال: فوضع يده عليه، وقال اللهم اغفر ذنبه، وطهر قلبه، وحسن فرجه، فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء^(١). فالنبي -ﷺ- لم يذكر حكم تحريم الزنا مباشرة، ولو فعل لكان كافياً، إنما تعامل مع الشاب تعامل المفتي الداعي الذي يتجاوز سماع المسألة والإجابة عنها، إلى استخدام التواصل العاطفي الذي بدا جلياً من سؤاله ودعائه، ترقيقاً لقلب الشاب وتقريباً له، ثم إلى استخدام العقل في التسلسل المنطقي المبني على الحوار. وأخيراً، إلى استخدام الحس في وضع يده الشريفة على صدر الشاب. فكانت النتيجة، ليس فقط وصول الحكم إلى الشاب، إنما الالتزام الفوري بالإفلاق الأبدي عن الحرام، فكان في ذلك صلاح دينه ودنياه.

والمفتي -خاصة في العصر الحاضر- مطالب أن يستعين بهذه المنهجية النبوية، وبخاصة، عند استقبال المستفتي، ومناقشته في مسألته، وعند عرض الإجابة عليه؛ فذلك مما يساهم -ليس فقط- في تمهيد القلوب للسمع والاستعداد للقبول. وإنما يقدم المفتي من خلال هذه المنهجية روح الإسلام ورحمته، وحرصه وتقديره لمنفعة الإنسان.

ولاشك أن الفتوى الجافة في عباراتها، الغليظة في أسلوبها، التي لا تراعي جوانب العاطفة والإنسانية في مضمونها، تبعث رسالة سلبية، تكون أبعد في أثرها من الحكم المتلو على أسماع المستفتين وقلوبهم، ذلك أنها ستعلق بالرسالة التي يقوم

(١) أخرجه أحمد، أحمد بن حنبل، في مسنده، من أحاديث أبي أمامة، ج ٥، ص ٢٥٦، رقم ٢٢٢٦٥.

جزء أصيل من هذا الدين، تتحرك معهم في ظروفهم، وتُبنى على احتياجاتهم الواقعية، في حيوية وفاعلية، ونظام وانضباط؛ بهدف تحقيق التواصل الحي مع أتباع هذا الدين، وإعانتهم على تطبيقه بيسر في كل عصر.

ولتحقيق هذه الصفة على مستوى إصدار الفتوى المعاصرة، يجب أن يقوم المعنيون بالفتوى بإعداد المفتي المؤهل بآلات العصر بجانب العلم الشرعي، ولا بد أن يكون الواجب الديني الزماني هو الدافع للقيام بالمهمة، وليس من أجل الارتقاء الوظيفي، أو الترف العقلي. فإذا دعت الحاجة، وتوفرت الأسباب، ووجدت الضرورة، لزم تعيين من يقوم بأمر الفتوى وإنتاجها من أهل التخصص، على أرقى ما يكون من مستويات الأداء العلمي والتقني. وأعتقد أن إقامة مؤسسات مركزية عالمية ومحلية للفتوى، وعقد المجامع الفقهية الدورية، عند النوازل والأحداث، يُعد خطوة عملية تجاه تقوية هذه المؤسسة في عملية استصدار الفتوى، ويجعل آثارها الدعوية أكثر انتشاراً، وإسهاماً في تحقيق رسالة الدعوة، وهداية الحيارى والباحثين عنها.

ثالثاً: تنوع أساليب عرض الفتوى ووسائلها

هناك تكامل وتلازم أصيل بين الوسائل والأساليب في عملية ممارسة الدعوة، بمعنى أنه إذا وجدت الوسيلة لزمها اختيار أسلوب العرض والبيان المناسب. وقد تكون الوسيلة صحيحة، ولكنها تفقد الأسلوب المناسب الذي يحقق هدف الرسالة الفكرية المحمولة عليها. ولذا وجدنا القرآن الكريم يوصي بالأمرين معا عند الدعوة. يقول سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. فالموعظة هي النصيح والتذكير، وهو أمر ملائم لطبيعة النفوس وراحتها، ولكن أسلوبها المطلوب، حتى تكون كذلك، هو أن

تكون حسنة، وإلا كان مردودها على النفس عكسيا. والمجادلة وسيلة أخرى من وسائل الدعوة، وأسلوبها المطلوب أن تكون بالتي هي أحسن. وإلا أثارت المجادلة النزاع والتنافر الذي ليس من طبيعة الدعوة في مخاطبة مدعوها. والمفتي عند استصدار الفتوى والتعامل مع المستفتي، يحتاج أن يسلك مسلك الدعاة في استخدام الوسيلة المناسبة مع الأسلوب الملائم، وهذا لأن هدفه ليس فقط صناعة الحكم أو بيانه، إنما لابد أن يستعين بما يشرح الصدور، ويفتح العقول، ويعين على التنفيذ.

ولهذا فهو مطالب أن يسلك إلى القلوب ما يصلحها، ويعمل على تفعيلها، حتى يتوفر للعقل الهدوء والطمأنينة التي تعينه على التفكير، فيتحرك نحو التطبيق والتنفيذ. ومن هنا نفهم لماذا يكون أسلوب بعض المفتين محبوباً جذاباً مقبولاً، وبعضهم قد يكون منفراً عند آخرين مع اتفاقهم في الإفتاء بنفس الحكم.

ومما يجب لفت انتباه المفتين إليه أيضاً: هو ضرورة التنوع في استخدام الوسائل والأساليب، ومناسبتها للواقع والأفهام؛ بهدف الانسجام مع المستويات الفكرية وتوجهاتها عند المستفتين، إذ أن ما يناسب البعض من وسائل قد ينفر منه الآخرون؛ ولتحقيق هذا الصفة يجب على المفتين أن يتمرسوا على أشكال الوسائل المتنوعة، وأن يتقنوا فن التنقل من وسيلة إلى أخرى، فذلك مما يعين على تحقيق الهدف الدعوي في الفتوى. وقد يبدو هذا الأمر صعباً، وبخاصة، مع الانشغال بأمر الفتوى، ولكن استحضار المفتي للحس الدعوي الذي أشرنا إليه سلفاً، يكسب المفتي قدرة على تشكيل الوسيلة بشكل مباشر واختيار الأسلوب الأمثل لها.

وقد يكون من أكثر الوسائل نفعاً للدعوة والمدعو أن يقدم المفتي من نفسه القدوة العملية والنموذج الحي لمبادئ الإسلام وقيمه. وبخاصة، إذا كان لقاء المستفتي بالمفتي هو اللقاء الأول بعلماء الإسلام في المناصب الدينية؛ وذلك لإرادة

توبة نصوح من ذنب طال أمد وقوعه فيه، أو رغبة في عودة حميدة بعد طول انقطاع عن ممارسة الإسلام، ومن هنا يكون لقاء المستفتي بالمفتي لقاءً أساسياً، لا يُكتفى فيه ببيان الأحكام، إنما قد يُنبني على ما يذكر فيه من مفاهيم، وما يُقدم خلاله من ممارسات، صلاح هذا المستفتي واستمراره في مسيرة الطاعة والالتزام. وبناءً على ذلك يلزم المفتي أن يتحلى بصفات الدعوة أكثر من الإفتاء، وأن يتعامل مع المستفتي كأنه مدعو أكثر من كونه باحثاً عن إجابة لسؤال. وترجمة خصائص الإسلام وصفاته بالقدوة في هذا المقام هي خير ما يؤثر في النفس، ويقرب المفاهيم، ويدفع للتفكير، ويثير الفضول لطلب المزيد.

رابعاً: الإحاطة بظروف الزمان وطبيعة المكان

إحاطة القائمين على الفتوى بعلم السابقين، ووقوفهم على أحكام التنزيل من المصادر والأصول، لا يفصلهم أبداً عن الزمان والمكان الذي تصنع فيه الفتوى، إنما الأصل أن يكون هذا العلم وهذه المرجعية مما يعينهم على فهم الواقع، ومعرفة ظروفه وأحوال قومه. فذلك مما يعين على إصدار الفتوى الواقعية القابلة للتطبيق، المساعدة على الالتزام والاقتراب من الدين.

ومما يضر بالدعوة - في كثير من الأحيان - أن يكون حال المفتي هو النقل والاقتراس من كتب السابقين، والتشدد في إلزام الناس بها، بدعوى الاحترام والتقدير لمن سبق، واتهام النفس بعدم بلوغ فضلهم؛ فتقلب الأمور إلى أن تكون فتنة وإضلالاً لبعض المدعويين، بالإضافة إلى ما يُرمى به الإسلام - من قبل المتابعين الحاقدين - بأنه رجعي متخلف.

ويرى الباحث أن هذا المسلك المتجمد حول القديم في أمور الفتوى مرفوض دعوياً، لما سبق ذكره، وأيضاً لما نقله علماء الإسلام ممن استشعر أهمية ارتباط المفتي

المفتي أن يقضي وقتاً لمعرفة أحوال مستفتيه، العامة والخاصة، الشخصية والعائلية، الدينية والسلوكية، فهو لا يتعامل مع سؤال مكون من ألفاظ وعبارات جامدة، ولا يعتمد على المشافهة أو الكتابة فحسب، إنما ينظر للمستفتي على أنه فرد يتمتع بقلب وعقل، وله ذاتيته وظروفه التي جاء الشرع ليصبغها بصبغة الإسلام، ويحفظها من الذوبان. ولهذا لا بد أن يمهد المفتي لنفسه قبل إصدار الفتوى بهذه المعرفة الضرورية عن المستفتي (المدعو) ويمكن أن يكون ذلك بأحد الطرق الآتية:

- جلسة تعريفية تمهيدية مع المستفتي، يستخدم المفتي فيها فراسته من خلال الحوار والنقاش.
- استبانة تعريفية مكتوبة، يقدمها المستفتي عند عرضه للسؤال.
- تعيين أحد معاونين المتميزين لإجراء محاورة مع المستفتي، وتقديم تلخيصها للمفتي، وذلك للمساهمة في حفظ أوقات المفتي.

ولاشك أن هذه المعرفة بأحوال المستفتي، تعين المفتي على صناعة الفتوى المناسبة، كما تمكنه من القيام بواجب الدعوة فيما عساه أن يعرفه من أمور تحتاج إلى توجيه أو إرشاد، أو إصلاح وتقويم، كما أنها تفيد في معرفة مفتاح الشخصية؛ بما يساعد على اختيار وسيلة البيان والإخبار بما يعين المستفتي على الالتزام. وممن يقتدى بهم في ذلك ابن عباس رضي الله عنه. فقد كان يقول: "لمن قتل مؤمناً توبة"، فجاءه رجل فسأله، ألمن قتل مؤمناً توبة؟ قال: لا، إلا النار. فلما قام الرجل. قال له جلساؤه: ما كنت هكذا تفتينا، كنت تفتينا، أن لمن قتل مؤمناً توبة مقبولة، فما شأن هذا اليوم؟ قال: إني أظنه رجل يغضب، يريد أن يقتل مؤمناً، فبعثوا في أثره، فوجدوه كذلك^(١).

(١) جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٩٩٣م)، ج ٢، ص ٦٢٩.

فهذه هي الفراسة التي تجعل المفتي داعية حريصا، لا يلقي الأحكام إلقاءً نظرياً، إنما يستخدم معرفته وفراسته حول المدعو(المستفتي) لاختيار ما يناسب حال وظرف السائل، حتى ولو خالف في ذلك مذهبه.

ويدخل في معرفة أحوال المستفتي: تاريخ إسلامه، ومستوى التزامه، ومقدار ثقافته، ومدى علاقته بربه، والبيئة التي نشأ وتربى فيها؛ فلذلك بالغ الأثر في صناعة الفتوى، وتغييرها من حال إلى حال، وبخاصة، مع المسلمين الجدد في بلاد غير المسلمين.

سادساً: الصناعة العملية القابلة للتطبيق

المقصود بهذه العملية: أن يُلحق بالحكم الصادر عن طريق الإفتاء نقاط عملية، تتضمن الإجراءات التنفيذية للفتوى الصادرة، وقد تشمل هذه الإجراءات على عدة اختيارات تناسب الشخص السائل، وتعينه على التطبيق الفوري للفتوى. وربما يكون الحكم الصادر متفقاً في الحالات المتشابهة، ولكن تأتي الإجراءات مختلفة ومتدرجة باعتبار حالة المستفتي، كما يراها المفتي نتيجة تعرفه على المدعو، وبناءً على حاسته الدعوية.

ولاشك أن هذا الإجراء مما يتطلب جهداً مضاعفاً من المفتي، ولكنه يؤكد روح الدعوة التي ننشدها في عملية الفتوى. وهذا ما قام به النبي -ﷺ- عندما ظاهر أوس بن الصامت من زوجته خولة. فقال له النبي -ﷺ-، «أعتق رقبة». قال: مالي بذلك يدان. قال: فصم شهرين متتابعين. قال: أما إني إذا أخطأني أن آكل في اليوم مرتين يكل بصري. قال: فأطعم ستين مسكينا. قال: لا أجد إلا أن تعينني منك بعون وصلة. فأعانه رسول الله -ﷺ- بخمسة عشر صاعاً، حتى جمع الله له. والله رحيم" (١).

(١) أخرجه، الدارقطني، في سننه، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني، (بيروت، دار المعرفة، د. ط، ١٩٦٦م)، كتاب النكاح، باب المهر، ج٤، ص٤٨٨، رقم ٣٨٥٣.

ففي هذا الحديث نرى الرسول -ﷺ- لا يكتفي ببيان الحكم، إنما يتدرج مع السائل في بيان إجراءات عملية التنفيذ للحكم، حتى وصل معه إلى ما يناسب حالته وظروفه، ثم أعانه على القيام بالحكم.

وهكذا، يستطيع المفتي أن يؤدي دوره الدعوي من خلال فتواه التي يقدمها للمستفتي، في حرص شديد على أن يطبق السائل حكم الله ويلتزم به. ومما يؤسف له في بعض الفتاوى المعاصرة افتقادها لجانب العملية والتطبيق، يظهر ذلك من الصور الآتية:

- تكرار عرض الفتوى نصاً ومضموناً بمجرد أن يكون السؤال متشابهاً؛ بمعنى العودة إلى الأرشفة وتكرار طباعة الفتوى دون النظر إلى حال المستفتي وقدراته وإمكاناته في عملية التطبيق.
- إحالة المستفتي إلى فتاوى سابقة، وتركه يتخير منها.
- استخدام لغة موحدة في الأسلوب والعبارات، دون الالتفات إلى مخاطبة الناس على قدر عقولهم.
- حشو كثير من الفتاوى بالآراء المتعددة، دون الإشارة إلى المختار والأنسب منها، بل يترك الاختيار للمستفتي في كثير من الأحيان.
- خلو كثير من الفتاوى من إجراءات عملية تعين المستفتي على التطبيق.

سابعاً: التنسيق والتكامل بين الدعوة والإفتاء

مهمة الدعوة تقتضي احتكاكاً مباشراً مع المدعوين، ومعايشة قريية لهم على اختلاف أصنافهم؛ وهذا ما يجعلهم أقرب إلى الواقع العملي للجماهير، يعرفون مشاكلهم، ويشعرون بآلامهم، ويرقبون نبضهم، ويشاركونهم أفراحهم وأتراحهم.

أما المفتي فطبيعة مهمته قد لا تتيح له مثل هذا النوع من التواصل. ومن هنا جاءت أهمية التنسيق والتكامل بين الإفتاء والدعوة لصالح المدعو.

فالداعية بما لديه من خبرات عن الواقع، وقدرة على التواصل، يمكن أن يكون سنداً بين يدي المفتي ليعينه على استنباط الحكم السليم القابل للتطبيق.

والمفتي بما لديه من ملكة الدليل وصناعة الأحكام، يمكن أن يعين الداعية على الإرشاد السليم والتوجيه المؤثر. ويمكن لهذا التكامل بين الفتوى والدعوة أن يتم بإحدى الطرق الآتية:

- أن يكون هناك أعضاء من تخصص الدعوة، يشاركون في لجان الفتوى بشكل دائم، وبخاصة في الفتاوى العامة عند النوازل والمستجدات.
- أن تعرض الفتوى قبل إعلانها على مجموعة من الدعاة بهدف المشورة، والوصول إلى اتفاق حول آلية البيان والإخبار، ومناسبة ما يقال على المستفيدين من الجمهور.
- أن يجتمع المفتون مع بعض الدعاة من أجل توحيد توصيف الوقائع والنوازل التي تحتاج إلى سبق في الإفتاء.
- ضرورة أخذ آراء الدعاة عند تقييم ومراجعة الفتاوى بعد صدورها وتعميمها، بهدف تجديدها وتطويرها ما أمكن.

(١) أخرجه أحمد، في مسنده، من أحاديث عمر بن الخطاب، ج ١، ص، رقم ٢٠٨٠٣٠.

الوحي جاء مؤيداً لرأي عمر -رضي الله عنه-. والشاهد هنا هو تقريب النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو المعني بإصدار الحكم - من يستشيرهم، برغم أنه هو المصدر والمرجع في بيان الحكم، ليبين أن تواصل وتكامل الخبرات قبل إصدار الأحكام يعتبر من حكمة المرسلين، التي يجب أن يتبعهم فيها ورّاثهم من أهل الدين. وأعتقد أن تحقق هذا النوع من التواصل بين رجال الدعوة والإفتاء فوق ما يضيفه من احترام وتقدير للتخصصية في الدين، هو كذلك يقلل من نسبة الخطأ في فهم وتطبيق الفتاوى بين شريحة المستفتين من المدعوين، ويعمل على تحقيق كثير من الصفات التي سبق الإشارة إليها.

ثامناً: جاهزية الفتوى ومبادرتها عند النوازل والأحداث

وهو ما يمكن أن يوصف بالإيجابية في صناعة الفتوى، ذلك أن الغالب في أمر الفتوى، أن تكون إجابة عن سؤال يرفعه المستفتي لمفٍ معين في قضية خاصة، أو أمر عام.

أما ما نقصده هنا: فهي الحركة الذاتية التي تنبع من المسؤولية الشرعية عند المفتي أو المؤسسات المعنية؛ فتدفع إلى بيان الأحكام، وإرشاد الناس، دون انتظار سائل، بل يعد المفتي نفسه قائماً مقام المستفتي، أو أن يجعل النازلة أو الحدث في مقام المستفتي، فيبادر إلى الهداية والبيان قبل ظهور الجهل وإشاعة الضلال. ونزول النازلة، أو وجود الحدث الذي يحتاج إلى بيان حكم الشرع، يجعل هذه المبادأة بالإجابة واجبة في حق أهل الفتوى، تماماً، كما لو سأل سائل.

وقيام المفتي بهذا الواجب، وتحليه بصفة الإيجابية والجهوزية في بيان الأحكام، يجعله يشترك مع الداعية في واجب البدء بالبلاغ، والتعريف العام بالإسلام دون سؤال أو ابتداء من المدعو.

وحديث الثلاثة الذين تقالوا عبادة النبي -ﷺ-، وظنوا أنهم لا بد أن يزيدوا عنه فيها، دفع النبي -ﷺ- إلى المبادأة بالبيان للحكم في الحدث الذي شعر أنه يمكن أن يصبح ظاهرة عامة، وذلك قبل أن يستشري أمره. فالقصة تشير إلى أن الأمر تعدى الواحد والاثنين إلى الثلاثة، والسكوت عنه -في حال معرفته ومعاصرته- يعد اعتماداً له من قبل المعنيين، وتعميماً لخبره في وسط العامة. يقول أنس -رضي الله عنه-: (جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي -ﷺ-، يسألون عن عبادته، فلما أخبروا، كأنهم تقالوها. فقالوا: أين نحن من النبي -ﷺ-؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. قال أحدهم: أما أنا فإني أصلي الليل أبداً. وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء، فلا أتزوج أبداً. فجاء رسول الله -ﷺ- فقال: "أنتم الذين قلتُم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني" ^(١)).

لقد شعر النبي -ﷺ- ببداية خروج مجموعة عن سنته وهديِهِ، واعتمادهم للتشدد وسيلة للقرب من الله، بما يعد مخالفة لروح الإسلام ومبادئه، فلم ينتظر -ﷺ- ليرى اتساع الأمر في أمته، أو حتى يرى النتائج المتوقعة من قرار المتقاليين لعبادته، المشددين على أنفسهم، إنما جمعهم وغيّرهم، وبدأ يعلن حكم الشرع فيهم، وفي ذلك مبادأة وإيجابية منه -ﷺ- وشعور بمسئولية البيان في الإفتاء عند وقت الضرورة والحاجة. وهذا ما نأمل أن يقوم به المفتون في العصر الحاضر الذي كثرت فيها

(١) أخرجه البخاري، في صحيحه، تحقيق وتعليق: مصطفى البغا، (بيروت، دار ابن كثير، اليمامة،

ط ٣، ١٩٨٧ م)، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، ج ٥، ص ١٩٤٩، رقم ٤٧٧٦.

الظواهر والأحداث وتنوعت، ولربما لو عولجت عند بداية ظهورها، وسارع أهل الفتوى بأخذ موقف حاسم في أمرها، بإظهار حكم الله فيها، ما كانت المفاجآت والأهوال التي قد تدفع لعجلة أو لمصلحة ما، إلى التسرع والجرأة على أحكام الله من غير العلماء والمتخصصين. فتقع الدعوة في أزمات داخلية عنيفة، تؤثر على تحركها والقيام بواجباتها، فوق أنه مضيعة للأوقات وتفتيت للجهود، وربما لو عولج الأمر باكراً مع ظهوره، لكُفيت الدعوة عبء الانشغال به، ولسلمت من غبار آثاره، وتفرغت لأمر دعوي أكثر إيجابية وبناءً.

وبهذه الصفة يصل الباحث إلى ختام هذه الدراسة التي لا يزعم أنها أحصت جميع الصفات الدعوية للفتوى المعاصرة، فليس ذلك من أهدافها، إنما الهدف هو تأكيد الرابطة الوثيقة بين الدعوة والفتوى، وبيان أثر ذلك على الدعوة المعاصرة، وأعتقد أن ما ذكر من صفات يكفي لتحقيق هذا المعنى، ويفتح الباب لمزيد من الدراسات والموضوعات التي تدعم مثل هذه الأبحاث البينية في محيط الدراسات الشرعية في العصر الحاضر.

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- الدعوة والفتوى من أدوات هذا الدين الثابت في أصوله ومبادئه، والمتغير المرن في فروعه؛ وبمراعاة هذين النوعين في الصفات الدعوية للفتوى المعاصرة، يجعل رسالة هذا الدين معبرة عن طبيعته العالمية الشاملة، ويؤكد قدرة هذا الدين على استيعاب قضايا العصر والتعامل معها.

- للفتوى الشرعية دور دعوي مؤثر ومتميز في العصر الحاضر بين جميع أصناف المدعوين، المسلم وغير المسلم، وذلك عن طريق تقوية مفاهيم الدعوة وأصولها في قلوب الأتباع، وإزالة الشبهات والاضطرابات الفكرية من قلوب المرتابين والمتشككين.
- الفتوى في صياغتها وعرضها، إما أن تؤكد صدق الرسالة، فتكون بذلك وسيلة فاعلة من وسائل الدعوة المعاصرة، أو تكون بعيدة عن مراعاة الواقع ومعالجة قضاياها، فتكون سببا في إثارة الشبهات وتوسيع الهوة، مما يصعب المهمة على الدعاة.
- يستطيع المفتي أن يقدم الرسالة الإيجابية العصرية للإسلام، في مصدرها الرباني، ومنهجها الشامل، وتوازنها الإيجابي، عند فهمه للواقع وإدراكه لظروف وأحوال المستفتين.
- الأقليات المسلمة مطالبة أن يكون من بين أفرادها من يقوم بمسؤولية الإفتاء، وإلا فواجب المفتي من خارج بلادهم، أن يحيط علماً بطبيعة البيئة التي يعيشون فيها، من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية، فذلك أدعى أن تكون فتواه واقعية عملية، تحقق العون والسند المرجو للأقليات المسلمة حول العالم.
- الأبحاث البينية بين فروع العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، باتت ملحة، خاصة في العصر الحاضر، لخدمة أهداف الإسلام العظمى، ولحسن تمثيل علومه بين التخصصات الأكاديمية المختلفة.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة التواصل المستمر، والتنسيق الدائم بين رجال الدعوة والإفتاء، فذلك مما يقلل من نسبة الخطأ في فهم وتطبيق الفتاوى بين شريحة المستفتين من المدعوين، كما يعين على صناعة الفتوى الشرعية الواقعية المتوازنة.
- ضرورة تبني الفتوى المعاصرة لأهداف الدعوة في تحقيق هدف الإسلام العام نحو هداية البشرية للتعرف على الخالق، وذلك عن طريق الإرشاد والبيان والتربية على تعاليم الإسلام.
- ضرورة أن يستحضر المفتي دائماً حاسة الداعية بجانب حاسة الإفتاء، وذلك عند صناعة الفتوى، وعند تعامله مع المستفتي.
- يجب أن يراعي المفتون الزمان والمكان عند صناعة الفتوى، وبخاصة ما كان متعلقاً بالأمكن التي يعيش فيها المسلمون أقلية تحت حكم أغلبية تختلف قوانينها وتقاليدها وثقافتها عما يدين به المسلمون.
- ضرورة التنسيق والعمل المشترك بين مؤسسات الدعوة وهيئات الإفتاء خاصة فيما يتعلق بصناعة الفتوى المتعلقة بالنوازل والأحداث المعاصرة.